

العول فقال اعيلوا القرايض فبايعوه على ذلك وليرتلوا احد  
 الابنه بعد مدة فقبل له هلا اكرته في زمن عمر فقال هيته  
 وكان مهيأ وسأله رجل كيف تصنع بالقرضة العائيلة فقال  
 ادخل الضرع على من هو اسوه حالاً وهي البنات والاقوات فاقمن  
 بتغلق من مقدر الى فرض غير مقدر فقال الرجل ما تغنيك  
 فتواك شيئاً فان ميراثك يقسم بين وارثيك علي غير رايك  
 فغضب وقال هلا بجمعون حتى يتنهمل فمحل لعنة الله  
 على الكافرين ابي الذي احصي رطل على عدد البز يجعل في مال  
 تصفين وثلثنا ويؤيد كلامه انه اذا تغلق حقوق مال لا يفي  
 بما يقدر منها ما كان اقوي كاليحييم والدين والوصية والميراث  
 فاذا اضاقت التركة عن القروض بقدر الاقوي ولا شك ان من  
 نقل من فرض مقدر الى فرض اخر مقدر يكون صاحب فرض من  
 كل وجه فيكون اقوي من ينقل من فرض مقدر الى فرض اخر غير  
 مقدر لانه صاحب فرض من وجه وعصبة من وجه فادخال  
 النقصان والحرمات عليه اولى لان ذوي القروض مقدمون  
 على العصبات ولنا ان اصحاب القروض المجموعة في التركة قد  
 تساوا في سبب الاستحقاق وهو النص فينسأون في الاستحقاق  
 فح بالخذ كل واحد منهم جميع حقه ان اتسع المحل ويقصر  
 بجمع الحق صحه حقه اذا اضاق المحل كالميراث في التركة فاذا وجب

الديني

الله في مال تصفين وثلثا مثلاً علم ان المراد الضرع بجمع القروض  
 في ذلك المال للاستحالة و فأيده يختلف التجهيز والقرات فاقنا  
 حقوق مرتبة كما سلف والتغلق من القرض الى العصبية لا يوجب  
 ضعفات العصبية اقوي اسباب الارث فكيف يثبت النقصان  
 والحرمات بهذا الاعتبار في بعض الاحوال فاذا الحق ما عليه عامة  
 الصحابة وهي بالفقهاء **اعلم ان مجموع الخارج سبعة**  
 لان القرايض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة وخارجها خمسة  
 اعداد الاثنان والثلثة والرابعة والستة والثمانية وذلك  
 لا بخارج مجموع الثلث والثلثين كما مر وقد علمت ان الاختلاط  
 الذي يكون في نوع واحد لا يقضي محملاً خارجاً عن تلك الخمسة  
 وان الاختلاط بين النوعين يقتضي محملاً ثلثه هي ستة  
 واثناعشر والرابعة وعشرون لكن الستة من تلك الخمسة بقي  
 فيقي اثنان اذا انفصل الى الخمسة صارا لمجموع سبعة اربعة منها هي  
 من تلك السبعة لان قول اصل لان القروض المتعلقة بهذه  
 الخارج الاربعة اما ان يقضي المال بما او يبقى منه شيء زائد  
 عليهما وهي الاثنان والثلثة والرابعة والثمانية فلا حول  
 في الاثنين لان المسئلة انما يكون من اثنين اذا كان بينهما نصفان  
 كزوج واخت لاي وامرأى نصف وما بقي كزوج واخر لاي  
 وامرأى الثلثة لان الخارج فيها اثنان ثلث وما بقي كافر واخ